



المركز الوطني لحقوق الإنسان

التقرير الدوري الثالث

لأوضاع

مراكز الإصلاح و التأهيل

في الأردن

عن الفترة من 2004/10/31—2005/10/31

أوضاع مراكز الإصلاح و التأهيل في المملكة التقرير الدوري الثالث

مقدمة

- خلال الفترة من 2004/10/31-2005/6/30 قام المركز بأجراء احدى عشرة زيارة لمراكز الإصلاح و التأهيل في جميع أنحاء المملكة ضمن برنامج الزيارات الدورية (الثالثة) بهدف تفقد أوضاع تلك المراكز وتقييم المستجدات فيها منذ صدور التقرير الدوري الثاني عن أوضاع تلك المراكز خلال الفترة الممتدة من 2004/4/1-2004/10/30 وجرى تنفيذ هذه الزيارات بتنسيق مسبق مع مديرية الأمن العام/أدارة مراكز الإصلاح و التأهيل.
- تم تنفيذ زيارة خاصة الى مركز اصلاح وتأهيل جويده بتاريخ 2005/9/15
- تم تنفيذ زيارة خاصة الى مركز اصلاح وتأهيل سواقة بتاريخ 2005/10/30
- تم إعداد تقرير توثيقي لكل زيارة وفق النموذج الخاص المعتمد لهذه الغاية.
- تراوحت مدة الزيارات ما بين ثلاثة ساعات إلى اربعة ساعات .
- بدأت الزيارات بلقاء مدراء المراكز وبعض العاملين فيها حيث تم تسليم كل ادارة من الإدارات نسخة عن التقرير الدوري الثاني عن أوضاع مراكز الإصلاح والتأهيل و نسخة عن التقرير التوثيقي الخاص بكل مركز من هذه المراكز، وتم بحث ومناقشة الملاحظات الواردة في التقارير التوثيقية مع الأدارات المعنية في تلك المراكز من اجل التحقق من مدى التطور المنجز بهذا الخصوص.

جميع المراكز التي تمت زيارتها تابعة لمديرية الأمن العام وتدار من قبل إدارة مراكز الإصلاح والتأهيل . عددها (10) مراكز تقع ضمن ستة من محافظات المملكة وهي : (قفقما- محافظة إربد) ، (البلقاء - محافظة البلقاء) ، (بيرين - محافظة الزرقاء) ، (الجويده/رجال - محافظة العاصمة) ، (الجويده/نساء - محافظة العاصمة) ، (سواقة - محافظة العاصمة) ، (الكرك - محافظة الكرك) ، (معان - محافظة معان) ، (العقبة/رجال - محافظة العقبة) ، (الجفر- محافظة معان)/ تمت اعادة اشغال المركز بتاريخ 2005/3/25 اضافة الى مركز توقيف الاجانب -محافظة العاصمة تابع لادارة مراكز الإصلاح و التأهيل

- يستخدم في هذا التقرير مصطلحات : (سجن/سجون) ، (إدارة السجن) للدلالة على (مركز/مراكز الإصلاح والتأهيل) و(إدارة مركز/مراكز الإصلاح والتأهيل) وذلك لسهولة الإنشاء والحفاظ على الدلالات القانونية واللغوية والإنسانية التي ينطوي عليها مصطلح. (السجن) بوصفه مكاناً مخصصاً لحجز الحرية ضمن الأوضاع التي يحددها القانون ... وقد

استخدم في التقرير مصطلح (السجناء) كترديد لمصطلح (النزلاء) في عدة مواضع لذات الدلالات ، مع الأخذ بالاعتبار مقتضيات التمييز بين الموقوفين والمحكومين.

- قام بعض من مدراء السجون وعدد من الضباط و الافراد بمرافقة فرق الزيارة أثناء تفقدها لمرافق المركز (الأبنية والمنشآت، أماكن النوم، المرافق الصحية، مرافق الخدمات، ساحات التشميس، العيادات -حيثما وجدت- المشاغل وأماكن التدريب) والتقاءها بالنزلاء وقدموا الايضاحات اللازمة حول استفسارات فرق الزيارة والرد ايضا على الملاحظات والشكاوى التي يتم الاشارة اليها من خلال النزلاء وقد قدمت التسهيلات اللازمة لفريق الزيارة ،اذ تمكن الفريق من الإلتقاء بالنزلاء والاستماع الى شكاوهم ومطالبهم دون وجود أي مرافق من قبل افراد مراكز الاصلاح والتأهيل ، وكان هنالك حرية كاملة في مقابلة أي نزير على حدا .
- تلقى فريق الزيارة الشكاوى والتظلمات وطلبات المساعدة التي يقدمها النزلاء مع النظر فيها ومعالجتها ضمن حدود صلاحيات وإمكانات المركز .
- تفقد فريق الزيارة القيود والسجلات الخاصة بالنزلاء للتحقق من أن وجود الموقوفين والمحكومين في تلك السجون متفق مع أحكام القوانين والأنظمة المرعية وضمن مقتضيات العدالة والأنصاف.

برنامج الزيارات لمراكز الإصلاح و التأهيل في المملكة

| اليوم | التاريخ | اسم المركز | الموقع |
|----------|-----------|------------------------------|---------|
| الاحد | 2005/4/10 | مركز اصلاح وتأهيل جويده/رجال | العاصمة |
| الثلاثاء | 2005/4/12 | مركز اصلاح جويده/نساء | العاصمة |
| الاحد | 2005/4/17 | مركز اصلاح وتأهيل البلقاء | البلقاء |
| الثلاثاء | 2005/4/19 | مركز اصلاح وتأهيل بيرين | الزرقاء |
| الأحد | 2005/4/24 | مركز اصلاح وتأهيل قفقفا | اريد |
| الثلاثاء | 2005/4/26 | مركز اصلاح وتأهيل سواقة | العاصمة |
| الاربعاء | 2005/4/27 | مركز اصلاح وتأهيل الكرك | الكرك |
| الاربعاء | 2005/4/27 | مركز اصلاح وتأهيل معان | معان |
| الخميس | 2005/4/28 | مركز اصلاح وتأهيل العقبة | العقبة |
| الثلاثاء | 2005/5/3 | مركز اصلاح وتأهيل الجفر | معان |
| الاربعاء | 2005/5/4 | مركز توقيف الاجانب | العاصمة |

تقييم أوضاع السجون

- أولاً : الأبنية و المنشآت ومرافق الخدمات وتجهيزها (بيئة السجون)
ثانياً : أوضاع السجناء/ النزلاء.
ثالثاً : إدارات السجون.
رابعاً: ملاحظات متصلة بالتقييم.

أولاً : الأبنية والمنشآت ومرافق الخدمات وتجهيزاتها (بيئة السجون) -

أولاً- تقع معظم السجون ضمن مناطق جغرافية قريبة من التجمع الحضري التجمعات السكنية ويسهل الوصول اليها جميعا عن طريق شبكة النقل العام باستثناء سجن العقبة و الجفر حيث يقع هذان المركزان في اماكن بعيدة عن التجمعات السكنية وشبكة النقل العام .
سجن الجفر:

تأسس هذا المركز سنة 1953 وكان يطلق عليه معتقل الجيش العربي ويبعد (256) كم عن عمان.
بتاريخ 1998/7/25 اعيداستحداث المركز واستقبل النزلاء بتاريخ 1998/8/15 الا انه اعيد اغلاقه بتاريخ1999/11/25 .
اعيد اشغال هذا السجن بتاريخ 2005/2/6 حيث خصص للموقوفين الاداريين وبتاريخ 2005/3/25 استقبل اول دفعة من الموقوفين الاداريين .

الملاحظات

أولاً- يقع السجن في منطقة بعيدة ومعزولة ولا يسهل الوصول اليها، وبالتالي يفقد النزيل هناك فرصة الاتصال بأسرته وتلقي الزيارات ، اذ تصبح هذه الزيارات بمثابة عقوبة لذوي النزيل عند قيامهم بتنفيذها نظرا لبعدها عن المكان ومشقة الوصول اليه علاوة عن التكلفة المادية .

ثانياً- تم تخصيص هذا السجن للموقوفين اداريا من كافة مناطق المملكة ،وهناك قناعة تامة لدى النزلاء الموجودين داخل هذا السجن انه تم وضعهم داخل هذا السجن كعقاب اخر لهم الى جانب عقوبة سلب الحرية.

ثالثاً- المركز قديم جدا رغم ماتم تنفيذه من اعمال الصيانة والتحديث اذ يصلح ليكون متحفا اثريا.

رابعاً - اذا كان هناك من حاجة لأشغال مباني هذا السجن القديم لتخفيف الضغط على السجون الاخرى او للقيام بعملية الفصل بين فئات السجناء المختلفة فأن عملية تحويل جميع الموقوفين الاداريين الى ابعد سجن يشكل خرقاً لحقوق هؤلاء النزلاء الذين هم بحاجة الى البقاء في موقع قريب لأماكن اقامة ذويهم ولأماكن تواجد السلطات القضائية و الادارية المعنية بمتابعة اوضاعهم .

وعليه ولجملة الملاحظات المشار اليها اعلاه نجد انه لا بد من الغاء اشغال هذا السجن .

ثانياً- هنالك سجون لا تزال تعاني من مشكلة صغر حجم أبنيتها (الكرك، معان، بيرين،البلقاء) وضيق قي المساحة الكلية للأرض المخصصة لها وهو امرانعكس بشكل مباشر على محدودية مرافق الخدمات لكل من السجناء وإدارة السجن ويجعل السجن مكتظة ويحول دون تصنيف السجناء وعزلهم إلى فئات حسب الخطورة الإجرامية لكل منهم .

ثالثاً- لازالت أبنية بعض السجون تعاني من الرطوبة وعدم توفر إضاءة جيدة وتهوية صحية(سجن البلقاء، قفققا ، بيرين) مما يستلزم إجراء صيانة عامة دورية لهذه المباني .

رابعاً-لم يطرأ أي زيادة على عدد برامج التدريب و/او اعادة التأهيل و /او البرامج الرياضية والترفيهية والتثقيفية التي تقدم في بعض السجون، إذ أن المشاغل الموجودة في بعض السجون تخدم فئة قليلة من النزلاء ،اما العدد الاكبر من النزلاء فلايستفيد من أية برامج و/او دورات في اطار اعادة تأهيل النزيل وتدريبه ، وقد مضى على بعض النزلاء في السجن مدة تجاوزت عشر سنوات دون الخضوع إلى أي برنامج تدريبي أو تأهيلي وذلك نتيجة عدم رغبتهم في الالتحاق بأي من هذه الدورات احيانا بسبب اوضاعهم النفسية والاجتماعية السيئة اوسبب النقص في عدد الدورات والبرامج التي يتم تنفيذها.

خامساً- لا يوجد فصل بين السجناء يقوم على اساس الخطورة الاجرامية ونوع الجريمة المرتكبة حيث يتم الجمع بين الموقوفين والمحكومين من جهة وبين الاشخاص المحكومين بالجنايات والجرح من جهة ثانية وبين اصحاب السوابق والمكررين والذين يرتكبون الجريمة لأول مرة من جهة اخرى.

سادساً- لم يتم تحديد حجم وطبيعة ونوعية المرافق الواجب توفرها في السجن حيث ما زال النزلاء في بعض السجون يقومون بغسل ملابسهم واغطية اسرتهم في دورات المياه بأيديهم وبالطرق البدائية بينما تستخدم بعض السجون الغسالات الكهربائية في عملية الغسيل .

سابعاً- لم نلمس وجود معيار حقيقي يتم الاستناد إليه لتحديد الطاقة الاستيعابية للسجن والتي يتم تحديدها الآن فقط على اساس عدد الأسرة أو حجم الامكنة المخصصة لمبيت النزلاء وهذا الأساس أن صح أصلا لا يتم الالتزام به بشكل دقيق حيث ان نسبة اشغال بعض المرافق تفوق الامكنة التي يوفرها هذا المعيار.

أعمال التوسعة والتحديث والصيانة التي نفذت في بعض السجون خلال الفترة التي يغطيها التقرير :

1- مركز إصلاح وتأهيل جويده / رجال

أ) زيادة الطاقة الإستيعابية للمركز بعد اعمال التوسعة حيث اصبحت (1300) نزيل بدلا من(1072)نزيل .

ب) تم تحويل شبك الزيارة الى كابينات حديثة بلغت (86) كابينة تحتوي على هواتف مما يوفر الراحة والخصوصية للنزيل والزائر اثناء الكلام ، حيث كان نظام الشبك ويسبب كثرة الاعداد يشكل صعوبة في السمع بين النزيل والزائر .

ج) بناء مركز صحي شامل في المركز .

د) بناء صالة للمحامين للالتقاء بموكليهم ، وصالة أخرى للزوار مجهزتين بالاثاث اللازم .

هـ) بناء قاعة محكمة لمحاكمة النزلاء الموقوفين بالقرب من مركزالإصلاح بهدف تسريع البت في القضايا خاصة الخطرة منها وتوفير الوقت و الجهد و الكلفة اضافة الى تأمين الحماية اللازمة لنقلهم.

2 - مركز اصلاح وتأهيل جويده / نساء

1- تم بناء نظارة خاصة بالنساء للموقوفات اداريا أو المحتجزات لمدة 24 ساعة وتم الغاء نظارة مركز أمن الحسين للنساء ، وأصبح توقيف النساء يتم ضمن اختصاص شرطة اقليم العاصمة في مركز اصلاح وتأهيل الجويده/نساء حيث تم البدء بأستقبال الموقوفات بتاريخ 2005./8/5

3- مركز اصلاح وتأهيل معان، تم تحويل شبك الزيارة الى كابينات حديثة تحتوي على هواتف .

4- مركز اصلاح وتأهيل سواقة، وجدنا اعمال صيانة للمهاجع في وقت الزيارة .

5- مركز اصلاح وتأهيل البلقاء :-

أ) تم تغيير خط الماء القديم في المركز و استبداله بخط ماء جديد ،مع تجهيزحوض لغسل البطانيات .

ب) تخصيص مكتب خاص لمندوب التنمية الاجتماعية داخل المركز.

6- مركز اصلاح وتأهيل بيرين .

أ- تم انجاز حفر بئر ماء خاص بالمركز .

ب- صيانة و تجديد انظمة المراقبة و الانظمة الالكترونية الخاصة بالمركز .

7- مركز اصلاح وتأهيل الكرك ، اعلمتنا الادارة ان مشروع اعادة التوسعة لهذا المركز قائمة وانه تم

رصد مبلغ (180) الف دينار .

8- مركز اصلاح و تأهيل العقبة .

أ-تم استحداث غرفة خاصة بالمحامين و الزيارات الخاصة توفر الخصوصية اللازمة .

ب-تم تركيب مكيفات في جميع المهاجع .

9- مركز اصلاح وتأهيل قفقفا .

أ-وجدنا اعمال بناء وتوسعة في مهجع " التنظيمات السياسية" داخل المركز

ب- تم تركيب شفاط هواء داخل المهاجع للتخلص من الروائح الكريهة .

10- مركز إصلاح و تأهيل الجفر ، وجدنا أعمال بناء (سور وحديقة) وأعمال بناء وترميم لتجهيز

مبنى الإدارة .

11- طرأت تعديلات على نظام السجلات و القيود المعمول به و الخاص بالنزلاء داخل السجون بحيث

اصبحت هذه المعلومات محوسبة في بعض السجون وعلما ان العمل جاري في السجون الاخرى ايضا

لحوسبة تلك السجلات، الا ان هذه القيود والسجلات لا تتضمن السيرة الاجتماعية للنزلاء كما لا تتيح

التحقق من مدد التوقيف وانقضاءها .

ثانياً:- أوضاع السجناء/ النزلاء :-

1- لازال قسم كبير من السجناء يعانون من الأمية بمختلف درجاتها على الرغم من تنفيذ دورات

محو أمية للنزلاء في معظم السجون بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم ،وقامت وزارة التربية والتعليم

بفتح مركز الدراسات المسائية في سجن سواقة/التعليم غير النظامي وذلك من مستوى الصف السابع

الاساسي ولغاية الصف الثاني الثانوي مع تزويد المركز بالكتب المدرسية المقرره بالاضافة الى دفع

رسوم امتحان الثانوية للنزلاء الراغبين الامر الذي ساهم الى حد كبير في الحد من مشكلة الامية

وشجع عددا كبيرا من نزلاء هذا المركز إلى الانضمام الى صفوف محو الامية او تلقي التعليم في

مركز الدراسات المسائية ، وقد بلغ عدد الاشخاص الذين يتابعون الدراسة في سجن سواقة من

مستوى السابع الى الثاني الثانوي (180) كما وبلغ عدد الاشخاص المرشحين لتقديم امتحان الثانوية

لهذا العام (30) نزيل .

2- أن القسم الأكبر من النزلاء لا يتلقون أي مساعدة قانونية (مشورة أو تمثيل قضائي) إما بسبب فقرهم أو جهلهم بأهمية مثل هذه المساعدة وامكانية توفيرها. (تم ارسال قائمة تضم اسماء النزلاء الذين بحاجة الى مساعدات قانونية وتمثيل قضائي الى مجموعة القانون من اجل حقوق الانسان) (ميزان) حيث بلغ عدد هؤلاء النزلاء 121 نزلياً وعلماً انه تتم متابعة قضايا بعضهم وتم تقديم استشارات قانونية للبعض الآخر).

3- نقص الرعاية الاجتماعية التي تقدم الى النزلاء . حيث ان الرعاية الاجتماعية غير متوفرة للنزلاء في كل من سجن (البلقاء، والعقبة، ومعان، والجفر) اما باقي السجون فان الخدمة الاجتماعية التي تقدم لهم ليست بالشكل المطلوب وغير كافية اذ ان الخدمات والمساعدات التي توفرها وزارة التنمية الاجتماعية للنزلاء تقتصر على دراسة حالة لعدد قليل من النزلاء وتوفير النظارات والكراسي الطبية لبعض النزلاء غير المقتدرين ولا يوجد برامج اصلاحية تساعد النزلاء على العودة الى المجتمع وازالة خطورتهم الاجرامية ، ولم تقم وزارة التنمية الاجتماعية باجراء دراسات على النزلاء للوقوف على اسباب ارتكابهم للجرائم وكيفية معالجتهم ، كما ان المساعدات المالية لاسر النزلاء لا تقدم الا ضمن حالات قليلة جداً ، وان هنالك غياباً كاملاً للخدمات الاجتماعية وبرامج الرعاية اللاحقة من اجل اعداد النزلاء لمرحلة ما بعد اطلاق سراحه.

4- ما تزال الرعاية النفسية المقدمة للنزلاء في السجون كافة تعتبر ضعيفة حيث مازالت تقتصر هذه الرعاية على زيارة أسبوعية في بعض السجون من طبيب نفسي حكومي أو عند التحويل من الطبيب العام في السجن او المركز الصحي او المستشفى الحكومي الى مركز الطب النفسي وذلك في السجون التي لا تتوفر فيها هذه الخدمة، حيث انه هناك أربعة سجون (الكرك ،معان ، العقبة، الجفر) من اصل عشرة لا تقدم فيها خدمة الرعاية النفسية علماً بأن هذه الخدمة كما اشرفنا هي محدودة ، سواء من حيث قلة الزيارات التي يقوم بها الطبيب النفسي الحكومي للمراكز بالمقارنة بعدد النزلاء في تلك المراكز و عدد الأسر المخصصة لهذه المراكز في المركز الوطني للصحة النفسية، اضافة الى وجود عدد كبير من المرضى النفسيين داخل السجون بدلاً من وضعهم في المركز الوطني للصحة النفسية بدعوى عدم توفر اسرة لهؤلاء (وجدنا (25) حالة داخل سجن الجويذة/رجال) وبالأجمال فإن هذه الخدمة متفاوتة من سجن الى آخر كما أنها غير كافية في جميع الحالات .

5- الرعاية الصحية المقدمة للنزلاء في السجون تقدم الرعاية الصحية مجاناً للنزلاء ، الا ان الرعاية

الصحية للنزلاء لا زالت تعاني من المشاكل التالية ولم يطرأ عليها أي تحسن :-

أ) عدم توفر الوحدات الصحية داخل معظم السجون (سجن البلقاء،الكرك،معان،العقبة، الجفر،جويده /نساء) حيث يتم تقديم الرعاية الصحية للنزلاء عن طريق زيارات شبه يومية من اطباء المستشفيات الحكومية أو عند الطلب ويتم تحويل الحالات المرضية الى المستشفيات الحكومية التي تقع ضمن اختصاص هذه السجون اذا استدعت الحاجة ذلك .

ب) النقص الحاد في عدد الكادر الطبي العامل داخل الوحدات الطبية في السجون (سجن قفقفا ، بيرين، جويده/رجال، سواقه)

ج) عدم وجود طبيب نسائية في سجن الجويده / نساء .

د) عدم اجراء العمليات الجراحية للنزلاء التي تستدعي حالتهم ذلك في الموعد المحدد ، حيث ان هنالك بعض الحالات تم تاخيرها عن موعدها الاصيلي لمدة خمسة أشهر ، والسبب في ذلك عدم وجود الاسرة في المستشفيات الحكومية .

هـ) انتشار بعض الامراض المعدية مثل التهاب الكبد الوبائي في سجن سواقه ، حيث تمت مخاطبة معالي وزير الصحة بذلك بتاريخ 2005/5/5 وقد ورد رد من معالي وزارة الصحة حول الاجراءات الوقائية و العلاجية التي قامت بتفيذها وزارة الصحة للحد من انتشار المرض والسيطرة على الحالات المصابة وضمن تلقيها العلاج المناسب.

و) انتشار بعض الامراض الجلدية (مثل الجرب ، وانواع من الحساسية الجلدية) في السجون المكتظه، اذ انها امراض معدية يتم التعامل معها من قبل ادارة السجن بوضع النزيل المريض بغرفة العزل بعد عرضه على الطبيب خوفا من انتشار المرض (وجدنا حالات في سجن بيرين،جويده /رجال)

ز) عدم توفر بعض الادوية والعلاجات داخل الوحدات الطبية ، حيث يتم تأمينها للنزيل على نفقة ادارة السجن (من حساب سلفة المركز) .

ح) اما خدمة طب الاسنان فتقدم من طبيب حكومي بموجب زيارة او زيارتين اسبوعيا في الوحدة الصحية داخل السجن (في السجون التي تتوفر فيهم وحدات صحية) اما السجون التي لا تتوفر فيها وحدات صحية تقدم هذه الخدمة في المستشفيات الحكومية او المراكز الصحية التي تقع ضمن اختصاص هذه السجون.

مشكلات السجناء/النزلاء

في ضوء ملاحظات فرق الزيارة ودراسة الشكاوى المقدمة من النزلاء يمكن تصنيف مشكلات النزلاء الى الفئات التالية:-

1- التوقيف القضائي:

بلغ عدد الموقوفين قضائيا خلال فترة الزيارة ب (2884) موقوفا قضائيا وذلك لحساب المحاكم و المدعين العامين ، تم الالتقاء بأشخاص مضى على توقيفهم مدد تتجاوز الثلاثة اشهر دون تسلمهم لائحة اتهام او تقديمهم للمحكمة او النظر قضاياهم (محكمة الجنايات الكبرى ، محكمة أمن الدولة) ، وقد شكا هؤلاء النزلاء من استمرار توقيفهم واثره على اسرهم، ومن الملاحظ ارتفاع عدد الموقوفين قضائيا لحساب المحاكم عن التقرير السابق ب (143) موقوف قضائي اذ كان عدد الموقوفين قضائيا كما ورد في التقرير السابق (2741) موقوف قضائي خلال الفترة التي يغطيها التقرير.

2- التوقيف الاداري:

بلغ عدد الموقوفين اداريا خلال فترة الزيارة (513) استنادا الى صلاحيات الحاكم الاداري بموجب قانون منع الجرائم و حوالي (200) نزلا اجنبيا لمخالفة قانون الإقامة أو غيرها من التشريعات تمهيدا لأبعادهم علما بأنه مضى على توقيف عدد كبير منهم مدد طويلة ودون الموافقة على الإفراج عنهم رغم استعدادهم لتقديم الكفالة اللازمة ومنهم من لا يستطيع تقديم الكفالة العديلية اللازمة لعدم وجود كفيل ونجد ان عدد الموقوفين اداريا قد ارتفع في هذ التقرير عنه في التقرير السابق ب(56)موقوفا اداريا اذ كان عدد الموقوفين اداريا في التقرير السابق (457) اما الموقوفين الاجانب فقد ارتفع عددهم ب(30) موقوف عنه في التقرير السابق اذ كان عددهم (170) موقوف اجنبي.

كما لمسنا ان الحكام الإداريين درجوا على توقيف الاشخاص في سجون بعيدة عن أماكن سكنهم وذويهم مما يجعل زيارتهم امرا صعبا ومكلفا (الموقوفين الاداريين في سجن الجفر) ناهيك عن طول مدة التوقيف والتي تجاوزت في سجن الجويذة /نساء لنزيلة عن (احدى عشرة سنة) و سجن الكرك لنزيل عن (اربعة سنوات) وهذا يجعل من التوقيف الاداري عقوبة يفرضها الحاكم الاداري دون ان يملك الصلاحية القانونية بفرضها وهذا يشكل خرقا جسيما في تطبيق القانون، وتعسفا في استعمال السلطة.

كما لوحظ ايضا وجود بعض المحكومين السابقين والذين امضوا مدة محكوميتهم واعيد توقيفهم في مركز اصلاح وتأهيل الجفر بناء على قرارات صادرة عن الحكام الاداريين بدعوى تشكيلهم خطرا

على المجتمع باعتبارهم من اصحاب السوابق او المكررين بحيث لا يتم الافراج عنهم الا بتقديم تعهد او كفالة او القيام بالتزامات اجتماعية او قانونية مثل اجراء صك الصلح العشائري.

3- شكا عدد من النزلاء من تعرضهم للضرب والتعذيب داخل اربعة سجون وعلى ايدي افراد من ادارتها ، وقد قام المركز برصد هذه الادعاءات وابلاغ الادارات المعنية بتلك الادعاءات لغايات التحقيق فيها وتوثيق ما تأكد صحتها واحالة المسؤولين عنها الى القضاء المختص للسير بالاجراءات القانونية حسب الاصول بحق من يثبت ارتكابهم لتلك الافعال علما بأنه لوحظ تراجع في عدد الادعاءات التي تتعلق بالتعرض للتعذيب او المعاملة القاسية او اللاانسانية وغياب هذه الشكاوى في بعض السجون قياسا مع ما تم رصده في الزيارات السابقة (خلال التقرير الدوري الثاني لأوضاع مراكز الاصلاح و التأهيل للفترة من 2004/4/1-2004/10/30) مما يشكل مؤشرا ايجابيا على تحسن الاداء للعاملين في مرفق السجون.

- لم يشتكي النزلاء اثناء تنفيذ هذه الزيارات من وضعهم داخل الحجز الانفرادي كما كان عليه الحال اثناء تنفيذ الزيارات السابقة .

4- لوحظ ان القسم الاكبر من النزلاء لا يتلقون برامج تدريب أو تأهيل او برامج رياضية و ترفيهية وثقافية .

5- هناك عدد من السجناء ما زال يتم تشغيلهم لقاء اجر زهيد (المطبخ،المخبز،صالون الحلاقة) و ان هذه الاجور ما زالت زهيدة جدا(14-15) دينارا شهريا قياسا مع حجم وساعات العمل الطويله (6-8 ساعات،ونرى انه يجب اعادة النظر بالأجور التي يتم تقاضيها من قبل النزلاء لتصبح معقولة وتناسب وساعات العمل والجهد المبذول ،مع ضرورة التوجه لخلق فرص عمل اخرى.

6- ما زال انتشار الحبوب المخدرة في معظم السجون سببا في زيادة حدوث مشاكل بين النزلاء والادارة و بين السجناء انفسهم اذ يجري تصريف الحبوب المخدرة من خلال عدد من السجناء المكررين ،وعلمنا من ادارات السجون انهم يحاولون بشكل مستمر السيطرة على هذه الظاهرة (تم ضبط كميات كبيرة في عدد من السجون .

7- ما زال السجناء يعانون عند نقلهم من تقييد أيديهم للخلف (بموجب تعليمات صادرة عن مدير الأمن العام)، وان نقل السجنين بهذه الصورة ينطوي على قسوة واذلال اضافة الى انه مؤلم للاشخاص الذين يعانون من امراض صدرية او مشاكل بالعمود الفقري ،حيث يمتنع عليهم استخدام البخاخ الخاص

او تعديل وضعية الظهر بسبب القيد، ناهيك عن الاضرار التي تصيب المرفقين ويعيق كذلك القيد حركة الشخص اكثر من القدر المطلوب لمنعه من الهرب وضمان سلامة الحراس ومما يزيد هذه المعاناة الفترة التي يستغرقها نقل النزلاء من سجونهم الى المحاكم و التي قد تمتد الى ساعات بسبب تعدد الجهات التي تقصدها السيارات المخصصة لنقلهم حيث يتم إيصال السجناء إلى المحاكم المختلفة في كافة انحاء المملكة وذلك كله بسبب النقص الحاد في عدد المركبات المخصصة لنقل هؤلاء المطلوبين الى الجهات المختلفة .

8-ان تصنيف النزلاء وعزل كل فئة منهم عن الاخرى (المحكومين عن الموقوفين) و (اصحاب السوابق عن المحكومين للمرة الاولى) و(الجنايات عن الجنح) و غيرها من معايير التصنيف (العمر و نوع الجريمة و درجة الخطورة و مدة العقوبة) والتي وردت بالقواعد النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء وقانون مراكز الاصلاح و التأهيل الا انها معايير لا يتم التقيد بها عمليا بشكل دقيق وذلك بسبب الدمج الغير مبرر للنزلاء داخل المراكز المختلفة وعدم التقيد بمبدأ التصنيف تحت جملة مبررات تتعلق بعدم كفاية الابنية و النقص بالمرافق ،ويتطلب الامر دراسة وتخطيط تنظيمي لتصنيف النزلاء مع الاخذ بعين الاعتبار تعليمات مراكز الاصلاح والتأهيل وحراسة النزلاء وحقوقهم لسنة 2001 الخاصة بتصنيف النزلاء عن طريق لجنة تضم مدير المركز وطبيب عام وباحث اجتماعي (المادة 3/د).

ثالثا: إدارات المراكز

1. يقوم على إدارة مراكز الاصلاح و التأهيل في المملكة حاليا نخبة من الضباط المؤهلين من حيث الاعداد والتدريب وتنوع الخبرات الوظيفية السابقة ، كما ان الضباط والرتب الاخرى قد تلقوا تدريبا تأسيسيا للعمل بمراكز الإصلا ح و التأهيل اذ تتمتع الإدارات الحالية بقدر كافيا من الكفاءة وحسن الادارة والذي يشكل عاملا مهما لرفع وتحسين الاداء في مرفق السجون بحس من المسؤولية والاحترام الواجب لكرامة السجناء .
2. ما زال العاملون في ادارات السجون لا يتمتعون بأية امتيازات تتناسب مع حجم المسؤولية التي تقع على عاتقهم و الجهود الخاصة التي يتطلبها طبيعة عملهم والتي تنطوي على قدر كبير من الخطورة والارهاق النفسي ،ولا تشكل الخدمة في مراكز الاصلاح و التأهيل حافزا كافيا لأفضل العناصر للتنافس على الاقبال عليها بل ان قسما كبيرا من رجال الشرطة ينفرون عادة من الخدمة في السجون ويعتبرونها تقليصا لقدراتهم وفرصهم بتولي مواقع قيادية وهنا لا بد من اعتماد سياسة

التحفيز على العمل داخل السجون من خلال الحوافز المادية والمعنوية مع الاخذ بعين الاعتبار ايضا توفر الرغبة الحقيقية لهذه العناصر مع الايمان المطلق بالدور الاصلاحى و التأهيلي الذي سوف يقومون بتأديته داخل هذه المراكز .

3. **عدم وجود معايير واضحة لتحديد الكادر العامل (ضباط وافراد ومستخدمين مدنيين) في مراكز الاصلاح و التأهيل المختلفة بالنسبة للطاقة الاستيعابية لكل مركز مما يؤثر على نوعية الرعاية المقدمة في كل سجن حيث ان هناك تفاوت واضح في مستوى الخدمات المقدمة في كل منها.**
4. **ابدت بعض الادارات المتميزة رغبتها مجددا في ان يكون لأدارة السجن دور في الرعاية اللاحقة (لم تطبق بعد) للسجناء وذلك من حيث اهمية مراقبة وتقييم سلوك النزير وخاصة الموقوفين منهم في الاجراءات القضائية عند النظر بأخلاء السبيل او عند الحكم بالعقوبة الواجب فرضها، وهذا الدور المطروح من قبل هذه الادارات يعتبر مهما في تعزيز فلسفة الاصلاح والتأهيل وايانا حقيقيا بالمهمة التي يضطلعون بها مما يعزز دورهم في عملية الاصلاح واعادة التأهيل، وفي هذا الاطار لابد من الاستفادة من تجارب الدول الاخرى فيما يسمى بالافراج الشرطي بعد ايجاد وتفعيل نموذج تقييم فردي لكل نزير داخل السجن ،وهنا نعتقد انه لابد من البدء بالاجراءات التشريعية و التنفيذية اللازمة للبدء بتفعيل ما يسمى بالافراج الشرطي و قاضي تنفيذ العقوبة.**

رابعاً: ملاحظات متصلة بالتقييم:-

- 1- **ان تقييم اوضاع السجون والتحقق من شكل المعاملة والرعاية التي يلقاها النزلاء ورصد الاحتياجات و تقييم كفاءة الاداء من الامور التي لا تكفي فيها الزيارة لوحدها ونرى ان عددا من الاجراءات ستساهم في بلوغ التقييم المطلوب وقد تمت الإشارة اليها في التقريرين السابقين مثلاً:**
 - أ- **الاطلاع على المنهاج التدريبي الخاص بالعاملين في مراكز الاصلاح والتأهيل واجراء تقييم فردي لاداء العاملين ومسحا دوريا لاحتياجاتهم.**
 - ب- **معرفة حجم الموازنة المخصصة للسجون وكيفية انفاقها سيكون عاملا مهما في التحقق من العلاقة بين كفاية المخصصات وكفاءة الاداء .**
 - ج- **الحصول على المعلومات الاحصائية (الايجاز) الخاص بكل مركز قبل يوم الزيارة لتحديد عدد الفريق ونوعية اعضائه ومدة الزيارة.**
- حيث ان تزويد اعضاء الفريق بهذه المعلومات سيكون عاملا مهما في تعزيز اهمية الزيارات وتحقيق نتائج افضل في عملية تقييم الاداء ،اذ انه لا بد من ايلاء هذا الموضوع الاهتمام بحيث يتم توفير كافة البيانات و الاجراءات التي تمت الاشارة اليها حتى نصل الى تقييم موضوعي وحقيقي لأوضاع السجون واشكال الرعاية التي يلقاها النزلاء مع رصد الاحتياجات وتقييم كفاءة الاداء.

النتائج والتوصيات

في ضوء الأوضاع المتقدم وصفها نرى ضرورة الأخذ بإجراءات تشريعية وتنفيذية وقضائية فعالة لتحسين أوضاع السجون ومعاملة السجناء في المملكة ضمن الموضوعات التالية :-

1- تنفيذ زيارات طارئة الى مراكز الاصلاح و التأهيل من قبل المركز الوطني لحقوق الانسان يتم من خلال هذه الزيارات التحقق من سلامة الاوضاع اليومية العادية للسجون .

2- اقامة ادارة مستقلة لمراكز الاصلاح و التأهيل تضمن تلقي عناصرها برامج تدريبية متخصصة مع ثبات هذه العناصر بالعمل لدى هذه الادارة والحرص على ان تتوفر بهؤلاء الرغبة و الايمان الحقيقي بالعمل في السجون على ان يتم تحديد مجموعة من المعايير التي يجب توفرها في اختيار العاملين ابتداء ، اضافة الى التقييم الدوري لأداء تلك العناصر بعد اعداد وتفعيل الوصف الوظيفي الذي يحدد دور كل من العاملين في المراكز وفقا للاتجاهات الحديثة في عملية التأهيل وادارة السجون .

ا- اجراء دراسات وابحاث علمية ميدانية متخصصة حول وضع العاملين لتحسين اوضاعهم والرفع من مستوى التأهيل.

ب- اختيار العدد المناسب من العاملين في المراكز بعد اعتماد معيار وطني لتحديد عدد الكادر وفقا لعدد النزلاء ووفقا لأدوارهم لرفع مستوى الاداء في موضوع التأهيل.

3- ضرورة اعتماد معيار نوعي لتحديد الطاقة الإستيعابية للسجون يأخذ بالإعتبار جملة من العوامل والظروف والعلاقات والأوضاع المادية والقانونية من مثل :

المساحة الكلية للسجن ، المساحة المخصصة لمرافق الخدمات ، المساحة المخصصة لإدارة السجن ، المساحة المخصصة لمبيت كل نزيل ، حجم إدارة المركز بالنسبة لعدد النزلاء ، نوعية ومستوى المرافق والخدمات وأشكال الرعاية المقدمة للنزلاء ، واجبات الجهات المعنية بأوضاع السجون ، مدد التوقيف (المحكومية) وكذلك العادات والقيم الإجتماعية وغيرها من العوامل التي تمكن من تطبيق المعايير الدولية في بناء وإدارة السجون ومعاملة السجناء .

4- وفيما يتعلق بمشكلة الاكتظاظ في بعض السجون وما ينتج عنها من مشاكل فأنه لابد من معالجة هذا الموضوع من خلال:

أ- تنفيذ دراسة شاملة واستراتيجية تبين اهم المشكلات والحلول والخطط المستقبلية لتلافي هذه المشكلة.

ب- استحداث التشريعات الخاصة بالتدابير البديلة غير الاحتجازية مثل (الصلح، الوساطة ، خدمة المنفعة العامة) والتي بدورها ستحد من اللجوء الى سلب الحرية و الاحتجاز كأجراء وحيد ، وذلك في عدد من المخالفات و الجنح.

ج- تفعيل نظام اطلاق السراح المشروط لمن اكمل ثلثي مدة الحكم .

د. التفكير بنظام قاضي تنفيذ العقوبة لما له من صلاحية في اعادة النظر في العقوبات كما هو الحال في العديد من دول العالم مثل المغرب ، الجزائر وفرنسا.

هـ- ضرورة تحديث السجون القائمة او استبدالها بأخرى مصممة ضمن اسس معيارية تمكن من توفير الرعاية والحماية و التأهيل وفق القواعد النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء للمدة المعقولة لإجراء المحاكمة.

5- فتح قنوات إتصال مناسبة بين المركز وكلا من السلطة القضائية ووزارة العدل لمعالجة جملة من الأمور التي كشفت عنها الزيارات مثل:-

- طول مدة التوقيف القضائي قبل وأثناء المحاكمة وإزدياد حالات التوقيف القضائي والتي بلغت (2884) موقوفا قضائيا بتاريخ الزيارات، على أن تشمل هذه المعالجة السعي لإعتماد معيار وطني للمدة المعقولة لأجراء المحاكمة.

- تفعيل صلاحيات وواجبات القضاء في تفقد السجون و أماكن التوقيف و مناهضة التعذيب وتفقد السجلات ومتابعة الشكاوى المقدمة من النزلاء مع التحقق من مدى التقيد بتصنيف النزلاء وعزل كل فئة عن الأخرى .

- دور القضاء في معالجة الآثار السلبية لتطبيق قانون منع الجرائم.

- الحد من مشاكل التبليغ بين المحاكم و السجون و تحديد آلية واضحة مع التأكيد على تجديد مذكرات التوقيف ضمن المواعيد القانونية وعدم اللجوء للتجديد بشكل تلقائي .

- تطوير التشريعات والممارسات القضائية من اجل التسريع في اجراءات المحاكمات مثل(محاكم السجون) حيث طورت بعض الدول هذا النظام و الذي يقوم على انشاء محاكم واجراء المحاكمات داخل السجن اختصارا للوقت وخوفا من فرار بعض المساجين الخطيرين منهم اثناء عملية النقل من و الى المحاكم لحضور جلسات المحكمة (شاهدنا قاعة المحكمة التي تم انشاءها في سجن جويدة /رجال الا انه لم يتم البدء بعقد الجلسات داخلها وذلك لحين الانتهاء من تجهيزها كما افادت ادارة السجن المذكور بتاريخ زيارة السجن في 15/9/2005)

6- ضرورة معالجة الشكاوى المتكررة حول طائفة من إنتهاكات رجال الشرطه والخاصه بالمعاملة اللانسانية والقاسية والمهينة وهو أمر يستدعي الأخذ بالمقترحات الإجرائية التالية:-

أ- تمكين المركز من زيارة أماكن الحجز والتوقيف التابعة للإدارات الأمنية المختصة وكذلك المراكز الأمنية بشكل منتظم ودون ترتيب مسبق (قام المركز بتنفيذ عدد من الزيارات خلال الأشهر (تموز ، اب، ايلول ،) الى أماكن التوقيف التابعة لمديريات الشرطة في المملكة وايضا الى كل من الإدارات التالية: ادارة البحث الجنائي، ادارة الأمن الوقائي ، ادارة مكافحة المخدرات و التزيف ، ادارة حماية الاسره و أيضا إلى مكتب استخبارات السلط /مديرية الأمن العسكري ، و السجن العسكري وتم أعداد تقرير مفصل بتلك الزيارات، إلا أن جميع الزيارات السالفة الذكر تم تنفيذها بالتنسيق مع مديرية الامن العام وهيئة الأركان المشتركة والإدارات المعنية.

ب- تزويد السجناء لدى دخولهم السجن بمعلومات مكتوبة حول الانظمة المطبقة وقواعد الانضباط في السجن و الطرق المسموح بها لطلب المعلومات وتقديم الشكاوى.

ج- رفع مظلة الحاكم الإداري عن إجراءات التحقيق التي تقوم بها الشرطة بحيث لا يسمح بالإستمرار بحجز الأشخاص والتحقيق معهم لمدد طويلة بالإستناد لمذكرات التوقيف الصادره عن الحكام الإداريين ، وضرورة إحالة المتهمين والمشتبه بهم للإدعاء العام ضمن المدة المحددة في قانون أصول المحاكمات الجزائية .

7- لا بد من معالجة حاسمة "ظاهرة " التوقيف الإداري حيث بلغ عدد الموقوفين إدارياً بتاريخ الزيارات (513) موقوفا اداريا ونقترح في هذا الصدد الإجراءات التالية ويراعى تسلسلها:

أ- تدريب الحكام الإداريين على أهمية الأخذ بالتدابير غير الإحتجازية وتقليص إعتمادهم على قانون منع الجرائم بحيث لا يتم اللجوء الى التوقيف الاداري من قبل الحكام الاداريين عند عرض القضية على النيابة العامة او المحاكم او عند صدور قرار بمنع المحاكمة او البراءة او عدم المسؤولية .

ب- دراسة وتحليل قانون منع الجرائم والسعي لسرعة تعديله أو إلغائه .

8- ضرورة تحسين الرعاية الطبية والنفسية المقدمة من قبل وزارة الصحة للنزلاء داخل السجون وذلك على النحو التالي :-

أ- زيادة عدد الأسرة المخصصة لنزلاء مراكز الإصلاح والتأهيل في المستشفيات الحكومية والمركز الوطني للطب النفسي .

ب- ضرورة توفير طبيب /ة نسائية في سجن جويدة/نساء .

ج-زيادة عدد الكادر الطبي العامل في السجون (عام/اسنان/جلدية/نفسية).

- د- فتح وحدات صحية متكاملة في السجون التي لا تتوفر فيها هذه الوحدات الصحية.
- هـ- تجهز الوحدة الصحية في سجن العقبة بالاجهزة الطبية وبالكادر الطبي حتى يتم تقديم الرعاية الصحية لنزلاء المركز.
- و- توفير جميع الأدوية بمختلف أنواعها واسعارها لجميع النزلاء مجاناً .

9- ضرورة تحسين الرعاية الإجتماعية المقدمة من وزارة التنمية الإجتماعية لنزلاء مراكز الإصلاح والتأهيل مع تعزيز فعالية دور الإخصائي الاجتماعي في السجون وذلك على النحو التالي :-

أ- يتم تعزيز دور الإخصائي الإجتماعي داخل السجون عن طريق عقد المحاضرات التثقيفية حول خدمات الرعاية الإجتماعية التي تقدمها وزارة التنمية الإجتماعية داخل السجون مع توفير نشرات تعريفية تعطى لكل نزير عند دخوله أي من مراكز الإصلاح و التأهيل تبين نوعية هذه الخدمات .

ب- زيادة فعالية خدمات الرعاية الاجتماعية داخل مراكز الإصلاح و التأهيل بحيث يتم توسيع مفهوم دراسة الحالة التي يقوم بها الإخصائي الإجتماعي للنزير وأسرته وبيان نتائج عملية هذه الدراسة و أهميتها في إطار إعادة دمج النزير في مجتمعه من جديد وذلك بعد خروجه من السجن مع خلق وتأمين فرص العمل المناسبة له بعد الخروج وضمان اندماجه مع أسرته من جديد.

ج- تعزيز برامج الرعاية اللاحقة و اعداد النزير للخروج وهذا يستدعي قيام وزارة التنمية الإجتماعية مع مؤسسات المجتمع المدني و المحلي ومختلف الجهات المعنية في القيام بهذا الدور الهام في اطار تعزيز فلسفة الإصلاح و التأهيل.

د- ضرورة تقديم المساعدات المالية الشهرية لأسرة النزير المعيل وذلك في إطار تحسين أوضاع النزلاء وأسرههم .

10- تفعيل دور اللجنة العليا للإصلاح الجنائي للاضطلاع بمهامها المنصوص عليها بالمادة (32) من قانون مراكز الإصلاح والتأهيل حيث اجتمعت اللجنة المذكورة مرة واحدة بتاريخ 2004/9/9 وقامت بدراسة الخطة التي وضعتها ادارة مراكز الإصلاح والتأهيل في مديرية الامن العام لتطوير العمل وانتهت الى الدعوة لعدد من التوصيات.

11- توعية الرأي العام حول دور مراكز الإصلاح و التأهيل و العاملين بها في عملية الإصلاح و التأهيل مع التأكيد على دور المجتمع في هذه العملية المستمرة بعد خروج النزير من السجن وذلك من خلال الوسائل الاعلامية المختلفة.

-التقييم العام :-

أن تقييم أوضاع السجون من المسائل التي تتشابه فيها طوائف من الحقوق وأنواع من المعايير ومستويات من القيم وإذا كان لا بد من تقييم عام لأوضاع السجون في الأردن فإنه يمكن الأخذ بمعيار من خمس درجات (جيد جدا - جيد - مقبول - ضعيف - سيء/لا يوجد) وبالإستناد لهذا المعيار .

فإن التقييم العام لأوضاع مراكز الإصلاح و التأهيل في المملكة يتراوح ما بين مقبول وجيد.